نورمان
فنكلستين

السلام، والمستقبل، والأكاديميا الأميركية

أجرى الحوار: أيمن حنّا حداد ووليد كنعان
ترجمة: أيمن حنا حدّاد

*** إلى أين تمضي العملية السلمية باعتقادك، ولاسيما أنها متوقّفة منذ مدة؟**

ـ أجد أن علينا أن نقوم بتعديل لغوي هنا؛ فليست هناك «عملية سلمية»، بل اتفاقية أوسلو. وأرى (وسيكشف الزمن عن صحة توقّعاتي أو خطئها) أنها ستستمر كما هو مقرر لها، وأعتقد أن الجميع في الجانب الأميركي وجانب حزب العمل الإسرائيلي ـ وسوف تفاجأ بهذا ـ يحبّون، نوعاً ما، ما يفعله نتنياهو. وذلك لأنّ نتنياهو يقول إنه لن ينسحب من بوصة واحدة (هل هذا صحيح؟)، بينما يقول الأميركيون إنّ عليك القيام بانسحاب مُقْنع، لنقلْ ١٠٪ أو ١٥٪ من المناطق المحتلة. والآن راقبْ ما يحدث: لقد كان الجدال أصلاً عن الانسحاب من **كامل** المناطق المحتلة في مقابل انسحاب **جزئي**، والآن أصبح الجدال يدور حول انسحاب جزئي (لنقلْ من نصف المناطق) أو لا انسحاب إطلاقاً! وأعتقد أن نتنياهو سيوافق في نهاية المطاف على الانسحاب من النصف، وسيقوم بذلك مع كل عروض الألم واللوعة بسبب تخليه عن «أرض إسرائيل المقدسة». ومن الممكن أيضاً أن يتخلى عن بضعة مستوطنات، وستأتي الكاميراتُ، وستكون هناك مشاهدُ دراميةٌ للمستوطنين وهم يتشبّثون بمستوطناتهم بينما يقوم الجيشُ بإجبارهم على الرحيل، وستكون إسرائيل منقسمة ونتنياهو يتعذب من وَقْع هذا المشهد! إلامَ يفضي كل ذلك؟ سيُعْلَن ذلك انتصاراً هائلاً للسلام وتضحيةً إسرائيليةً هائلةً... لانسحابها من ماذا؟ من **نصف** الضفة الغربية! لقد تم سحب كل حدود الجدال. ولهذا، عندما يأتي حزب العمل أخيراً ويتخلى عن النصف، أو عندما يقوم نتنياهو بذلك، فماذا سيحدث؟ سيقال عن أيّ شخصي يدعو إلى انسحاب كامل إنه مجنون! متطرف! ضد السلام! إرهابي!.

إذا نظرتَ إلى الخرائط التي وضعها شارون، والخرائط التي وضعها بيريز، ستجدها متطابقة. إنّ الخرائط هي ذاتها، ولكنّ حزب العمل يريد من نتنياهو أو الليكود [أن ينسحبوا من هذه الأراضي] لكي يحوّل حزبُ العمل الانسحابَ من النصف إلى تنازل هائل. لقد كان رابين مستعداً للتخلي عن ٥٠٪ ونتنياهو يعرض ٤٠٪، وكل الفرق هو ١٠٪! هل تَذْكر سبب الجدال قبل عشرة أعوام أو خمسة عشر عاماً؟ كانوا يتحدثون عن كامل الضفة الغربية وغزة، وكان الحديث يدور عمّا إذا كان من الممكن القبول بالانسحاب من كل هذه المنطقة. والآن عندما تبدأ بقطع شرائح منها فلن يتبقى شيء؛ كلّ ما سيتبقى هو شظايا محاطة بإسرائيل. أنا لا أعرف لِمَ يتفاوضون الآن، إذ لم يتبق شيء للتفاوض عليه سوى ظروف سجن الفلسطينيين؛ إنهم يتفاوضون على مناطق مثل أكشاك التليفونات، بل إنّ كشك التليفون أكثر استقلالاً منها، فعلى الأقل بإمكانك فتح الأبواب وإغلاقها بحرية. (وعند هذه النقطة من الحديث، ينهض فنكلستين ويأتي بنص اتفاقية أوسلو ويشير إلى بعض الصفحات ويقول: «انظرْ! لقد خصّصوا سبع صفحات من الاتفاقية لموضوع دخول الشخصيات المهمة وخروجها، وأقلّ من نصفِ صفحة لموضوع المعتقلين الفلسطينيين»!).

*** لقد أدلى بيريز بتصريح مفاده أنّ الطريقة الوحيدة للخروج من الأزمة هي تشكيل حكومة وحدةٍ وطنيةٍ للقيام بذلك التنازل المنصوص عليه في أوسلو والمتعلق بالأرض. ويضيف بيريز أنّ ذلك مستحيل برأيه، ولم يَبْدُ متفائلاً. فما رأيك في ذلك؟**

ـ أنا لا أتّفق مع هذا بتاتاً. دعنا ننظر إلى اتفاقية كامب ديڤيد. لقد تم التوصل إلى هذه الاتفاقية في العام ١٩٧٧، وتبعتها سنتان من المفاوضات قبل أن توقّع اتفاقيةُ السلام بين مصر وإسرائيل في العام ١٩٧٩. ولقد كانت هاتان السنتان كذلك عامرتيْن بحالات التأرجح بين الهبوط والارتفاع، وفي كثير من المرات كان يبدو أن المفاوضات ستنهار. كانت إسرائيل تحارب من أجل ثلاث قضايا: وهي آبار البترول، والمطار الذي تم إنشاؤه في سيناء، والمستوطنات التي لم يرغبوا في التخلي عنها. لقد تراوحت العملية بين الهبوط والارتفاع، ولكنْ كان هناك بالتأكيد منطق في العملية بمجملها، وهو أنّ الولايات المتحدة وإسرائيل أرادتا فصل مصر عن الجبهة العربية. وقد فعلتْ إسرائيل في النهاية ما يجب فعله لتحقيق ذلك، إذ انسحبتْ من سيناء بالكامل. وبالشكل ذاته سيكون هناك تأرجح بين الهبوط والارتفاع في «عملية السلام» الجارية الآن. ولكنّ الجميع يعرف أن إسرائيل يجب ـ بل هي تريد ـ أن تترك أجزاء من الضفة الغربية، لأنها لا تريد أن تكون مسؤولة عن العرب.

*** ألا تعتقد أنّ لنتنياهو والليكود مشروعاً مختلفاً لحل القضية الفلسطينية؟**

ـ لا، لا أعتقد ذلك. ولكن ما يجب قوله هو أنّ لديهم نوعيةً مختلفة من المؤيدين والأنصار. إنّ نتنياهو نفسه ذو طباع أميركية؛ فهو متعلم في أميركا؛ وهو أميركي التوجّه؛ وهو سياسي بيروقراطي وعقلاني تماماً. ومن المنطقي أنْ يعرف أنّ من غير المعقول التمسك بكامل الضفة الغربية. ومن ناحية ثانية، فإنّ مؤيديه هم من المتعصبين والملتزمين بعقائد محددة، الأمر الذي يجعل من الصعب إجبارهم على الانسحاب. أما جوابي عمّا إذا كانوا سينسحبون في النهاية، فهو: نعم! أنا لا أنسى أبداً تعليقاً طرحَتْه ناشطةٌ من حركة السلام في إسرائيل؛ فلقد سألتُها: «ماذا سيحدث إذا قطعت الولايات المتحدةُ مساعداتها لإسرائيل؟» فأجابت: «سوف تفاجأ بالسرعة التي سينضبط بها الناسُ عندما لا يجدون زبداً ليدهنوا به خبزهم».

إنّ اسرائيل، من نواحٍ عديدة، مجتمع غربي، والإسرائيليون يتمتعون بحياة رغيدة، ومن الممكن تعريضُهم للضغوط لإجبار معظمهم على فعل ما يجب فعلُه. وسيكون هناك كل تلك اللوعة والدراما، ولكنهم سيفعلون اللازم، وأنا متأكد من ذلك. وما أريد قوله عن طبيعة حزب العمل والليكود، هو أنه كان هناك تواصل مستمر [بين سياسة الحزبين] منذ عام ١٩٦٧ (بل قبل ذلك)، وضمن هذا التواصل كانت هناك فروق صغيرة نسبياً بينهما، ولكني لا أستطيع أن أرى أية فروق جوهرية. بل الواقع أنّ بعض الفروق هي في صالح الليكود؛ فلا تَنْسَ أن الليكود هو الحزب الذي فاوض للتوصل إلى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. وأطرح لك مثالاً آخر وهو قضية التعذيب: فلقد ابتدأ التعذيب في المناطق المحتلة في أوائل السبعينات واستمر حتى عام ١٩٧٧ عندما تسلّم بيغن السلطة، وحينها قال بيغن بحزم: «لا تعذيب»، فتوقف التعذيب في المناطق المحتلة من العام ١٩٧٧ إلى العام ١٩٨١. وفي ذلك الوقت بدأ بيغن يفقد السلطة لصالح شارون، وحينئذٍ تمت إعادةُ تأسيس التعذيب. وبالمجمل فإنّ سجلّ الليكود في ما يتعلق بالتعذيب أحسن كثيراً من سجلّ حزب العمل. وكذلك الأمر فيما يتعلق بسجلّ الإنفاق على إنشاء المستوطنات؛ فلقد خصّص «العملُ» مالاً أكثر بكثير للمستوطنات. وهناك تعبير شائع في إسرائيل وهو أنّ «الليكوديين يتحدثون ولا يفعلون شيئاً»، «في حين أنّ [أنصار] حزب العمل لا يقولون شيئاً ويفعلون كلّ شيء»! ولهذا أنا لا أعتقد أن هناك فرقاً مهماً بين الحزبين. وما يدفعهما إلى التغيير هو الضغط من الأسفل، ومن الفلسطينيين تحديداً. ولكنْ في غياب ذلك الضغط، يبقى دائماً ذلك السؤال عمّا إذا كان الناس يَخْدعون أنفسهم أم أنهم يريدون أن يَنْخدعوا حين يعتقدون فعلاً أنّ حزب العمل سيعطيهم شيئاً لن يعطيهم إياه الليكود. لدينا في اللغة الإنجليزية تعبير يقول «الشرطي الجيد والشرطي السيّئ»؛ وهم في إسرائيل يلعبون هذه اللعبة، إذ يلعب نتنياهو دور الشرطي السيّئ وحزبُ العمل دورَ الشرطي الجيد، ولكنّ الحزبين هما شرطةٌ في النهاية.

*** بعد حرب الخليج الثانية، تصدّعت التحالفاتُ التقليديةُ وميزانُ القوى في الشرق الأوسط، وتخلت بعضُ الأنظمة العربية عن منظمة التحرير. فهل تعتقد أنه كان لذلك أثر كبير على ما وصلت إليه الأمور اليوم؟**

ـ في ما يتعلق بتحالف القوى بعد حرب الخليج، أعتقد أنه ليس دقيقاً أن نصف ما حدث بعد حرب الخليج بالتصدّع العميق، لأنه كان هناك أساساً تواصلٌ في السياسة العربية منذ نهاية الأربعينات وحتى الوقت الحاضر. وما فعلته حربُ الخليج هو أنها دفعتْ ما كان يحدث في الخفاء إلى السطح: وهو تحالفُ أكثر الأنظمة العربية مع الولايات المتحدة. دعني أتحدّثْ هنا عن مثال. قبل أيام كنت أقرأ كتاب هيكل: **الاتصالات السرية**. والكتاب يبدأ

إنهم يتفاوضون على مناطق مثل أكشاك التلفونات، بل هذه أكثر استقلالاً لأنّ بامكانك فتح أبوابها وإغلاقها بحريّة

بوصف مدى انغراس السؤال الفلسطيني في الضمير العربي، وأنّ ذلك يشكل أساساً للتفكير السياسيّ العربيّ. كما أنّ أحد أصدقائي، وهو مصري الجنسية، علّق في إحدى المرات بالقول إنّ الحكومة المصرية قد قدّمت الكثير من التضحيات للفلسطينيين، ودخلتْ كلّ الحروب للدفاع عن الفلسطينيين. لكننا إذا تفحصنا السجلّ التاريخيّ الفعليّ والموثّق للحكومات العربية، نجد أنّ هذه الادعاءات لن تصمد بإزاء الحقائق العنيدة. وأنا هنا لا أتحدث عن الشعوب في العالم العربي. فماذا يرينا السجلُّ التاريخي؟

في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في العام ١٩٤٨، كان اهتمامُ المصريين الأكبر (هذا إذا سلّمنا فعلاً بأنّ المصريين ذهبوا إلى الحرب) هو منع توسّع القوة الأردنية لا حماية الفلسطينيين أو فلسطين. لقد كان الدافع هو حماية المصالح المصرية، إذن. وعندما ننتقل إلى الحرب التالية في العام ١٩٥٦، يُظهر السجلُّ التاريخي أنّ إسرائيل في نهايات عام ٥٣ وبداية عام ٥٤ كانت تفعل كلّ ما في وسعها لتستثير حرباً مع مصر، لأنها كانت تريد سَحْقَ عبد الناصر الذي كان يُعتبر باعثاً للقومية العربية. وإذا نظرتَ إلى سجلات الحركة الصهيونية، تجد أنّ بن غوريون قد صرّح علناً وفي عدة مناسبات بأنّ الاحتمالات التي تخيفه أكثر من غيرها هي ظهورُ أتاتورك عربيّ، أي شخصٍ قوميٍّ يوحّد العالم العربي ويَحْشد موارده، وهو ما سيحطّم هدف إسرائيل في أن تصبح قوة مسيطرة في العالم العربي؛ وهذه ليست قضية تخصّ الفلسطينيين بحد ذاتهم. ولنُبْقِ في أذهاننا أنّ إسرائيل، منذ البداية، قد تصورتْ نفسها امتداداً للقوى الغربية، ولذلك وجدتْ دائماً في الحركات القومية العربية تهديداً لها. لهذا، لا علاقة لحرب ٥٦ بالفلسطينيين على الإطلاق. صحيح أنّ عبد الناصر كان يعطي الحرية لمقاتلي حرب العصابات لمهاجمة إسرائيل، ولكن ذلك كان فقط لأنّ إسرائيل استمرّتْ بمهاجمة غزة آملةً في حربٍ مع عبد الناصر!.

لنتحدث الآن عن حرب ٦٧، وهي أيضاً حرب لم تدخلها مصرُ بسبب الفلسطينيين، ولكنها كانت ـ من وجهة نظري ـ سعياً إسرائيلياً كي تفعل [إسرائيل] ما لم تستطع فعله في العام ٥٦، وهو الإحاطة بعبد الناصر. وفي حالة حرب ٦٧ سنحت لها الفرصةُ، مع إضافة جوهرية: ففي هذه المرة تدبر الإسرائيليون أن يضمنوا الدعم الأميركي إلى جانبهم. لقد كان التخوّف الإسرائيليُّ الأساسيُّ في حرب عام ٦٧ ـ ولقد أوضح أبا ايبان ذلك مراراً وتكراراً في مذكراته ـ هو أن تُعاد أحداث حرب عام ٥٦، فيجتاحَ الإسرائيليون مصر ويهددوا نظام عبد الناصر ثم تجبرهم الولايات المتحدة على المغادرة. ولكن في نهاية أيار من العام ٦٧ حصلوا على ضوء أخضر من الولايات المتحدة، مفاده أنها لن تضغط عليهم هذه المرّة، فذهبوا وقاموا بالعمل. لم يطيحوا بعبد الناصر فعلياً، ولكنهم وضعوا نهايةً للقومية العربية في حرب عام ٦٧.

أما حرب عام ٧٣، فقد كانت متعلقة بسعي مصر إلى استعادة سيناء، وسعي سوريا إلى استعادة الجولان. وهنا أيضاً لم يكن للفلسطينيين أيُّ علاقة بذلك بتاتاً. لهذا أعتقد أن صورة الأحداث توضح أنّ كل الادعاءات العربية بأنهم قاموا بتضحيات هائلة من أجل الفلسطينيين، إنما هي ادعاءاتٌ غيرُ مستندة إلى الواقع. وأريد أن أوضح هنا أنني لا أقول ذلك لكي أعيبهم، بل أقوله بوصفه سجلاً تاريخياً لا غير. وأعود هنا إلى قولك في السؤال إنّ الأنظمة العربية تخلّت عن الفلسطينيين، فأقول إنهم لم يدعموا الفلسطينيين إلاّ بالكلام. لقد كانوا يقدمون المال أحياناً، ولكنْ ذلك كان أساساً لتهدئة الجماهير العربية، وبسبب ضمير الشعب العربي. وهنا لن أختلف مع هيكل، ولكن بالنسبة إلى الدول [الأنظمة] فلا! لم يكن هناك أيّ دعم حقيقي.

*** ولكن ماذا عن قتال الجيش الأردني في العام ٤٨ والعام ٦٧ على أسوار القدس؟ هل كان ذلك من أجل المصالح الوطنية الأردنية أيضاً؟**

ـ أولاً يجب أن يكون ما حدث في العام ٤٨ واضحاً، إذ لم يكن هناك نسبياً أيُّ قتال. ومرّةً أخرى أريد أن أؤكد أنني لا أريد التقليل من معاناة أي طرف، أو أن أُنْكر خسائر أيّ طرف. إنّ حقيقة ما حدث في العام ٤٨ هو أنه كان هناك جيش واحد فقط وهو الجيش العربي التابع للملك عبد الله، ولم تكن بقية الجيوش جيوشاً حقيقية بل حرس قصور أساساً. وفي حالة الجيش العربي، كان هناك اتفاق سريّ بين إسرائيل والأردن على اقتسام فلسطين، بأن تحتفظ الأردن بالضفة الغربية وتأخذ إسرائيل المتبقي. وحصلت هناك معركتان فعليتان فقط بين

الجيش العربي وإسرائيل، واحدة كانت في القدس وقد تمخّضتْ عن اتفاقيةٍ برعاية الأمم المتحدة لتدويل القدس، وانتهى الأمر بتقسيمها: القدس القديمة للأردن، والقدس الغربية لإسرائيل. وحدث قتال أيضاً في منطقة اللطرون. وباستثناء هذه المناوشات لم يحدث هناك أيُّ قتال بين الجيش العربي وإسرائيل. وما عدا ذلك خرافة. وفي ذلك الوقت كان الملك عبد الله في حاجة إلى جيشه، ولم يكن يريد لجيشه أن يدمَّر أو يضعف بواسطة القتال مع إسرائيل. لهذا لم يكن هناك قتال، ومن المؤكد أنه لم يكن للحرب أيّ علاقة بالفلسطينيين؛ فقد أراد الملك عبدالله أن يتوسع.

أنا لا أؤمن بأن لكل أمّة سردياتها الخاصة بها، لأنني لا أؤمن بأن هناك نسخاً مختلفة من الحقيقة

*** في المقالات والدراسات الغربية عموماً، كثيراً ما نجد أنهم عندما يتحدثون عن الصراع العربي الإسرائيلي يصفونه بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعندما يتحدثون عن الفلسطينيين يدعونهم بالعرب. فما هو برأيك مبعث ذلك، ولاسيّما أنك أنت نفسك قد عنونتَ أحدَ كتبك باسم الحقيقة والخيال في** صراع اسرائيل ـ فلسطين؟

ـ في ما يتعلق بعنوان كتابي، كنتُ حريصاً في اختيار كلمات العنوان، وذلك لأنني في الوقت الذي نشرتُ فيه كتابي في العام ١٩٩٥ كانت الدعايةُ الصهيونيةُ الرسميةُ قد أقرّتْ بوجود الفلسطينيين ولم يعد ذلك موضع جدال، ومع ذلك فإنّ ما أصبح موضع الجدال هو وجود فلسطين ذاتها. فلقد كان الكثير من الإسرائيليين يقولون «نعم، ثمة فلسطينيون، ولكنهم ينتمون إلى الأردن». ولهذا اخترتُ عنوان الكتاب:... **إسرائيل ـ فلسطين** كنوع من الاستفزاز لكي أوضح أنّ القضية بالنسبة إليّ ليست الفلسطينيين فحسب (وقد أقرّ الجميعُ بوجودهم)، ولكن فلسطين أيضاً.

والآن بالنسبة إلى السؤال الأكبر الذي طرحتَه، فإنّ الصراع في الشرق الأوسط كان دائماً ذا بعدين. البعد الأول

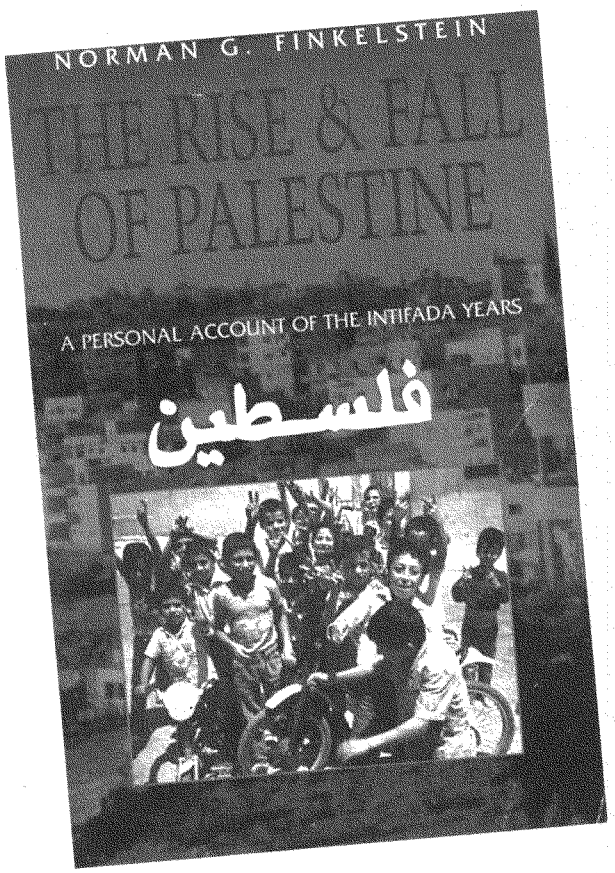

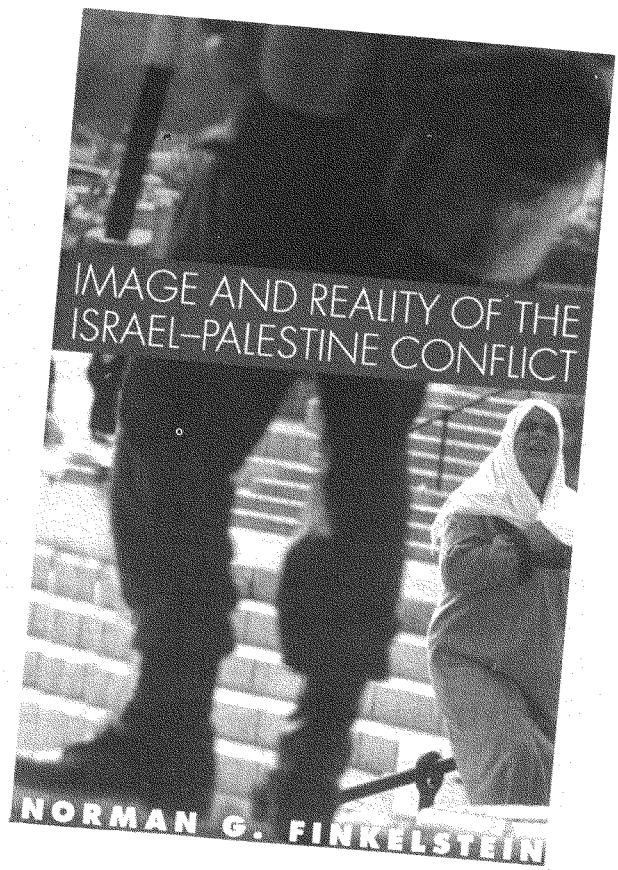

هو النزاع الإسرائيلي العربي، والبعد الثاني هو النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، والبعدان مرتبطان ولكنهما أيضاً وفي الوقت ذاته منفصلان. إذ إنّ المشكلة بين إسرائيل والعرب هي أنّ إسرائيل تريد أن تكون القوة الإمبريالية المسيطرة في المنطقة والعميل المسيطِرّ للغرب، وهذا يعني أنها تريد السيطرة على كامل هذا العالم العربي، وهذا يضعها في صراع مع كامل هذا العالم العربي. ومن الناحية الثانية فإنّ لإسرائيل مشكلة محددة جداً مع الفلسطينيين، فهي لا تريد السيطرة عليهم فحسب، بل تريد إلغاء وجودهم أيضاً، لأنها موجودة في المكان عينه الذي كانت فيه فلسطين. غير أنها لا تريد إلغاء وجود مصر، بل السيطرة عليها؛ وهي لا تريد إلغاء وجود الأردن ـ في الوقت الحاضر على الأقل ـ بل السيطرة عليه. ومن المهم أن نميز بين البعدين، لأنه من الممكن أن نتصور أنّ اسرائيل تستطيع التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. ولكن هذا لا يعني أنه سيكون هناك سلام في المنطقة أو أنّ اسرائيل ستصبح ببساطة مجرد دولة أخرى. وليس السبب في ذلك أن اسرائيل يهوديّة، والدول الأخرى مسلمة أو عربية. السبب أساساً هو أنّ اسرائيل عبارة عن امتداد للإمبريالية والاستعمار الغربيين، وهذا ما يضعها في صراع دائم مع الدول العربية. إنها تريد السيطرة على العالم العربي بالتعاون مع أنظمة عربية عميلة. ولذلك فإنّ الصراع بين إسرائيل والشعوب العربية سوف يستمر، لأنّ لإسرائيل الآن تاريخاً متصلاً بالغرب سياسياً وثقافياً واقتصادياً يمتد إلى أكثر من ١٠٠ سنة. أنا أرى أنه من المهم فصل بُعْدَي الصراع وإلاّ خَلَطْنا وهماً بأنه إذا تم حلّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فإنّ السلام سوف يحل بالمنطقة.

*** في كتابك الأول قمتَ بدحض بعض السرديات القوميّة لإسرائيل. ويرى بعض النقاد [كإدوارد سعيد في الثقافة والامبريالية] أنّ الأمم ذاتها هي عبارة عن سرديات ومرويّات، وأنّ القوة على ممارسة السرد أو على منع سرديات أخرى من أن تتكون لهي من أهم وسائل الغزو. وسؤالي هنا: ما كان دورُ السرد في تاسيس دولة اسرائيل؟**

ـ أريد أن أبدأ بالقول إنّ كل هذه الطريقة في معالجة القضايا بأسلوب الأمم والسرديات السائدة، إنما تَحْجب القضايا المهمة، والتي ستكون معالجتُنا إياها بالوسائل العقلانية التقليدية أكثرَ فائدة حتماً. فعلى سبيل المثال انظرْ إلى مسألة السرديات القومية والادّعاء بأنّ السرد الإسرائيلي قد ساد وانتصر، وأنّ السرد الفلسطيني لم يتَسنّ له الظهور... أو دعنا نقلْ ذلك بالتعبير المزخرف: «نحن لم نسمع الصوت الفلسطيني وقد استمعنا فقط للصوت الإسرائيلي». أين مكاني أنا كباحث في هذا الإطار؟ أنا لست صوتاً فلسطينياً، وهذا أكيد، كما أنني لست صوتاً إسرائيلياً، وهذا أيضاً أكيد. إذن، أين أنا في هذا الإطار؟ إنّ هذا الأسلوب في المعالجة يَعُدّ الجماعات القومية هي الجانبَ المسؤول عن كشف الحقائق والمؤهلة لذلك، وأنا لا أرى ذلك صحيحاً أو مفيداً، لأنّ اهتمامي هو أن أكشف عن الحقيقة. والواقع أنّ إسرائيل قد تمكنتْ من تقديم رؤى لخدمة أغراضها ولتأييد أهدافها. ومسؤوليتنا جميعاً، بغض النظر عن كوننا يهوداً أو فلسطينيين أو أيّاً كان، هي ببساطة أن نُظهر الواقع، وأن نؤسس سجلاً تاريخياً نزيهاً لما حدث، ثم نقوم بوضع الأحكام الأخلاقية بشأن الخطإ والصواب. أنا لا أوافق بتاتاً على فكرة أنّ هناك سرداً إسرائيلياً ثم سرداً فلسطينياً، وأنّ كليهما مقبول بشكل متساوٍ، وأنّ المشكلة الوحيدة هي أنه لم يعط صوتٌ كاف للسرد الفلسطيني. والواقع أننا في بعض السياقات الأخرى لن نقبل باستخدام صياغات كهذه، فمثلاً هل هناك مَنْ يهتمّ بالسرد النازي؟ لنقل إنّ للنازيين سردهم الخاص، فهل هذا يعني أنه مقبولٌ ومساوٍ للسرد اليهودي؟ أنا أعتقد أن هذا هراء. ويجب علينا أن نحدِّق جيداً في هذه اللغة الجديدة عن السرديات، وأن نتمسك بالطريقة التقليدية في البحث عن الحقيقة. وهذا بالضبط ما قمتُ به في كتاب **الحقيقة والخيال**. لقد سعيتُ إلى تفحُّص ما يُعتبر الدعوى الإسرائيلية الأقوى، وهي ادّعاءُ إسرائيل أنها قاتلتْ قتالاً شريفاً عام ٦٧ (وادعاؤهم المفضّل هو أنهم ملتزمون بمعايير أخلاقية أعلى مما لدى الشعوب الأخرى). ووضعتُ تلك الادعاءات تحت الفحص باستخدام السجل التاريخيّ لكي أرى إنْ كانت هذه الادعاءات ستصمد أمام البحث الأكاديمي الجاد. واستنتجتُ أنها لا تصمد. أنا لم أتناول القضايا السهلة؛ فهناك عدد من الباحثين تناولوا حرب لبنان، وهذه حالةٌ سهلةٌ للغاية في البحث، والصورة العامة واضحة تماماً، وهي أنّ ما فعلته إسرائيل كان خطأً وظلماً. ولكن الصورة في حالات أخرى غير واضحة وما زالت مؤاتية لإسرائيل، وأنا تناولتُ تلك الحالات. أنا لم أكن معنياً بتقديم سرد فلسطيني أو سرد قومي، لأنني لم أعتبر نفسي أبداً مؤيداً للفلسطينيين أو العرب أو معارضاً لإسرائيل أو اليهود. لقد اعتبرتُ نفسي دائماً باحثاً وبصيغة تقليدية، ولا أعتقد أن علينا أن نعقّد المسألة والمهمّة الواضحة؛ فذلك غيرُ مفيد بتاتاً.

ومن الشيّق أن نرى عندما نقرأ كتابات ادوارد سعيد أنّ كلّ ما يتحدث عنه هو الحقيقة والعدالة، ثم نتذكر أنّ سعيد هو مَنْ بدأ هذا الافتتان بالسرديات وما إلى ذلك. اقرأ ما كتبه بعناية وستجد أنه مَصُوغ بعبارات تقليدية ومن الطراز العتيق [بالمعنى النبيل للكلمة]، وليس هناك أيّ شيء عن السرديات والأصوات. وأعتقد أنّ ذلك هو عين الصواب، لأنه إنْ لم يفعل ذلك، فسيكون من السهل على الإسرائيليين أن يقولوا: «نعم، من الصحيح أنّ للفلسطينيين سردهم، ولنقل إنه قد كان تم غزوهم من قبل الإسرائيليين وقد عانوا نتيجةً لذلك الغزو. ولكنّ لنا أيضاً سردنا الخاص، وهو أننا بدون وطن منذ ألفيْ عام، وأننا نعود إلى وطننا القديم». وبعد ذلك سيقول الإسرائيليون: «نحن سنعترف بشرعية سردكم، والآن عليكم الاعتراف بشرعية سردنا». وهذا يجعل كلا الجانبين على صواب، وكلا الجانبين على خطإ؛ وأنا لا أقبل ذلك على الإطلاق، ولا أعتقد أنّ هناك شرعيةً متساويةً لسردين، وهو ما ستصل إليه إذا بدأتَ باستخدام لغة السرديات، إذ سيصبح لكلا الجانبين نسخته الخاصة عن الحقيقة؛ وأنا لا أؤمن أن هناك نسخاً مختلفة من الحقيقة؛ فأنا ما أزال من الطراز العتيق، فإما أن تكون الأرض مسطّحة وإمّا أن تكون كروية.

*** إنّ ما عنيته هو الدور الذي لعبته القصصُ والشعاراتُ التي برر بها الصهاينةُ غزوَهم، مثل «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض».**

ـ ولكن لماذا ندعو هذا سرداً؟ لماذا لا ندعوهُ أكاذيب وحسب؟ تلك ليست حقائق، وفلسطين لم تكن فارغة!

*** كما تشاء... هل لعبتْ تلك الأكاذيبُ دوراً فعلياً في تاسيس الدولة الصهيونية؟**

ـ من الحقائق الأساسية أنّ الجماعات الإنسانية لا تستطيع ارتكاب الجرائم فيما هي مدركةٌ أن ما تفعله جرائم. والسبب هو أنّ لديها ذلك النوع من التركيبة الأخلاقية الأساسية التي تحتّم عليها أن تصدّق أنّ ما تفعله صحيحٌ ومقبول. ولن تجد أبداً سفّاحاً يُقرّ بأنه سفّاح. فالسفّاحون في العادة يعتقدون أنهم يبنون الاشتراكية، أو يبنون الديموقراطية، أو يبنون عِرْقاً متفوقاً، أو أيّ شيء آخر. ولذلك فإنّ على إسرائيل، مثلها مثل أيّ حركةٍ تحاول غزو منطقة مأهولة، أن تبني عقائدية لتبرير أفعالها. ولهذا بنت إسرائيلُ سلسلتها الخاصّة من الخرافات لكي تشرعن ما كانت تفعله. والحقيقة أننا نجد تلك الخرافات ذاتها في كلّ حالات الغزو في العصر الحديث، وقد أشرتُ إلى هذه الحقيقة في الفصل الأخير من كتابي **صعود فلسطين وأفولها**. ففي الولايات المتحدة ادّعوا أنهم يغزون «قفاراً» وأحياناً دعوها «الأرض البكْر»؛ وفي حالة جنوب افريقيا ادّعى الأوروبيون أن الأرض كانت فارغة؛ وأما هتلر فقد دعا أوروبا الشرقية بـ «المدى الشرقي» واعتبره فارغاً. وتلك كانت اللغة السائدة، والإسرائيليون اخترعوا خرافةً خاصة بهم وهي أنّ الأرض كانت فارغة. وهذا بحد ذاته يدلنا على حقيقة مشوّقة، وهي أنه اذا ثبت أنّ الأرض كانت مسكونة فسيكون ذلك إقراراً بأن ما صُنِعَ ظلمٌ!

ولمّا لم يكن ثمة أحدٌ بإمكانه الآن أن يُنْكر أنّ الأرض كانت مأهولةً، فهذا بدوره يدل أنه لا جدال في حقيقة أنّ ما حدث خطأ. ولقد كان بإمكان الغزاة وحتى بداية القرن العشرين أن يتذرّعوا بأنه بالرغم من وجود أناسٍ على هذه الأرض أو تلك فإنّهم من صنف أدنى من البشر وأنّهم جزء من الحياة الحيوانيّة والنباتيّة في المنطقة. وكان بالإمكان القول في ذلك الوقت، كما فعل تشرشل وروزفلت،إنه بالرغم من وجود أولئك الناس فإنهم متوحشون، ولهذا فلا مشكلة في إزاحة المتوحشين لإحلال بشر حقيقيين مكانهم ولتمهيد الطريق للحضارة. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، وتحديداً بعد الحرب العالمية الثانية، وعندما وصلتْ تلك النظرياتُ إلى ذروتها على يد هتلر، لم يعد بالإمكان القول إنّ بعض الناس أرقى من الناس الآخرين؛ فقد أصبح جميعُ الناس متساوين. ولهذا كان على إسرائيل بعد الحرب أن تصرّ على أن الأرض كانت فارغة، وظلت متمسكة بهذه الفكرة حتى عشر سنوات خلت.

*** ولكنْ في كتابات جابوتينسكي، كان من الواضح أنه يقر بأنّ الأرض لم تكن فارغة وأنّ الفلسطينيين يقاومون، ونادى بفكرة «الجدار الحديدي» ومتابعة القتال حتى استسلام الفلسطينيين.**

ـ إنّ لهذه العقائدية تاريخها الخاصّ. فمنذ بداية نشوء الحركة الصهيونية وحتى وعد بلفور في العالم ١٩١٧، كان الشعارُ الصهيوني «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». ومن العام ١٩١٧ إلى العام ١٩٤٨، لم يعد بإمكانهم استخدام ذلك الشعار، لأنّ العرب كانوا يقاومون، وكانت هناك مشكلة حقيقيّة على الأرض. ولهذا أسقطوا الشعار القديم، واستخدم جابوتينسكي حجة مختلفة دعاها بـ «الأخطاء النسبية»، وقال إنّ لدى العرب نحو عشرين دولة

لقد كبر يهود وهم لا يعرفون أن هناك عرباً في إسرائيل، وكبر أميركيون وهم لا يعرفون أن هناك هنوداً حمراً في أمريكا

ولا توجد لليهود دولة؛ فإذا كان من الخطإ تجريدُ الفلسطينيين من دولتهم فإنّ ذلك أقل خطئاً من حرمان اليهود دولةً. ولكن إذا نظرتَ إلى الأدبيات الصهيونية بعد عام ١٩٤٨، ستجد أن العرب قد اختفوا تماماً، وعاد الصهاينةُ إلى شعار مفاده أن «الأرض كانت فارغة».

أنا أتذكر أن كثيراً من الناس الذين أعرفهم حين قاموا بزيارة إسرائيل فوجئوا بأنّ هناك عرباً فيها. حتى إنّ زميلةً دراسةٍ في بداية السبعينات قالت إنها صُعقتْ عندما وجدت أن في إسرائيل عرباً، وقالت إنها لم تكن تعرف أنّ المال الذي كانت تتبرع به لإسرائيل كان يذهب للعرب. لا يمكنك أن تتخيل كيف كان الوضع حينذاك. لقد كبر الكثير من اليهود وهم لا يعرفون أنّ هناك عرباً في إسرائيل. كما كان الكثير من الأميركيين يكبرون وهم لا يعرفون أن هناك هنوداً حمراً في أميركا.

*** في كتابك صعود فلسطين وأفولها، قمتَ بعقد مقارنةٍ تاريخيةٍ بين مصير الشعب التشيروكي في أميركا وبين ما تراه المصيرَ الذي ينتظر الشعبَ الفلسطيني. وقد كانت المقارنة قريبةً في كثير من النواحي، ولكنْ تبقى هناك فروقٌ بين الحالتين، وهي فروق قد تقود إلى الاعتقاد بارجحية سيناريو آخر. وعلى سبيل المثال، في ذهني الآن سابقةُ الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر؛ فلقد انتهى على غير ما انتهى عليه الحال في أميركا. فهل لك أن تعلّق على ذلك؟**

ـ من الواضح أنه ليست هناك مقارنة وافية [بين التشيروكيين والفلسطينيين]، فهناك دائماً تشابهات واختلافات. ولكنْ يظل السؤال مطروحاً: هل التشابه من القوة بحيث تسلِّط المقارنةُ الضوءَ على الحالة التي هي قيد الدرس؟ وفي ما يتعلق بأنظمة الغزو، هناك، من وجهة نظري، طيفٌ مكوَّن من ثلاثة حدود، وبإمكاننا أن نضع الحالة الأميركية في إحدى نهايتي الطيف، وحالة جنوب أفريقيا في النهاية الثانية، ثم نضع حالة فلسطين في الوسط. وسأوضح لك ما أعني.

بإمكاننا القول إنّ كل حالات الغزو في العصر الحديث كانت تتضمن أربعة عناصر وهي: الطرد والإبادة والاستعباد والتطويق. وفي حالة غزو الولايات المتحدة للغرب الأميركي نجد أنه قد تضمن عنصرَي الإبادة والطرد بصورة أكبر؛ وكان هناك عنصر هامشي من استغلال السكان الأصليين؛ وفي النهاية تم استخدامُ التطويق. أما في حالة جنوب افريقيا، فقد كان عنصر استغلال السكان الأصليين هو العنصر الأوسع استخداماً، وكان استخدامُ الأيدي العاملة الأفريقية عاملاً أساسياً في تكوين الاقتصاد، وشكّل هذا اختلافاً جذرياً عن الحالة الأميركية.

الحالة الفلسطينية هي حالة مختلطة، فقد كانت في الأصل شديدة القرب من الحالة الأميركية، إذ أراد الاسرائيليون خلقَ اقتصاد يهوديّ كامل ولم يريدوا استغلال العمال العرب بل طردهم. ولغرض الاستقلال استُخدموا جزءاً كبيراً من اليهود القادمين من الدول العربية وتم استغلالهم. ولكنّ الأمور تغيرتْ بعد حرب عام ١٩٦٧، إذ بدأتْ إسرائيل باستغلال قسم كبير من الفلسطينيين، وكان ذلك قريبَ الشبه وبأوجهٍ كثيرة من حالة جنوب افريقيا، إذ كان الإسرائيليون يُحْضِرون العمال في الصباح ويُخرجونهم في الليل. فلندع هذا جانباً ونركز على الكيفية التي ستنتهي عليها الأمور. ففي حالة الولايات المتحدة كانت المرحلة الأخيرة هي سياسة التطويق، وذلك بإنشاء المحميّات للسكان الأصليين. ونجحتْ هذه السياسة لأسباب تتعلق بأعداد السكان، فلقد تم خفض عدد الهنود إلى نسبة بسيطة للغاية بعد أن اكتسحهم الأوروبيون، وسُمح لهم بأن يصبحوا مواطنين حين لم يعد ذلك يشكل فرقاً، إذ إنّ الوضع الديموغرافي كان راجحاً بشكل هائل لجهة الأوروبيين. وفي حالة جنوب افريقيا لم يكن ذلك ممكناً، والسبب ببساطة هو أنّ السود يفوقون عددياً وبصورة هائلة المستوطنين البيض، وكان الوضع غير مستقر بصورة متأصلة. أما في حالة إسرائيل وفلسطين فالوضع يقترب من الحالة الأميركية في بعض المظاهر، ومن حالة جنوب افريقيا في مظاهر أخرى. فهو يقترب من الناحية الأميركية لأنّ إسرائيل لا تعتمد اعتماداً كاملاً على العمالة المحلية؛ فرغم أنهم يستغلون العمال العرب الا أنّهم لا يعتمدون عليهم بشكل مطلق، وهم الآن يستبدلونهم بعمّال أجانب شيئاً فشيئاً. لكنّ إسرائيل من الناحية الديموغرافية أقرب إلى جنوب افريقيا، لأن ما ينطوي عليه المستقبل في العشرين سنة القادمة هو أنّ السكان ما بين نهر الأردن والبحر المتوسط سيكون

المستوطنات، شأنها شأن اسرائيل، ستكتسب حقّاً شرعياً خاصاً بها عاجلاً أو آجلاً

نصفهم عرباً فلسطينيين ونصفهم إسرائيليين يهوداً، وهذا التوازن السكاني غير مستقر بصورة متأصلة، ولا أرى كيف يمكن لوضع كهذا أن يستمر؛ وكما قال ابراهام لينكولن في عبارته الشهيرة «أن بلداً نصفه عبيد ونصفه أحرار لا يمكن أن يستمر للأبد»؛ وستصبح المنطقة ما بين نهر الأردن والبحر المتوسط نصفها عبيد ونصفها أحرار. ولا أعتقد أن سياسة التطويق (التي توجت بالحالة الأميركية بالمحميات، وفي جنوب افريقيا بالبانتوستانات، وفي إسرائيل بالكانتونات) سوف تنجح على المدى البعيد، وإن نجحت على المدى القصير والمدى المتوسط.

أنا أعتقد أن الفلسطينيين بحاجة إلى تنظيف لبيتهم الداخلي وبصورة شاملة. إنّ لديهم الكثير من الشباب الموهوبين والأذكياء، ولكنّ القيادة تعجّ بالفساد، وهذا ليس له إلاّ أن يجعل الآفاق تتضاءل أمام الفلسطينيين على المدى القصير والمتوسط. وليس من الضرورة أن تكون لينينياً لكي تؤمن بأنّ القيادة مهمة، وأنّ التوجّه مهم، وأن توجُّه القيادة الحالية كارثي. أما على المدى البعيد فأنا أرى أنه سيكون من المتعذر على إسرائيل التمسك بموقفها، إلاّ إذا تدبرتْ تنفيذَ نوع من الطرد الجماعيّ للسكان العرب؛ وهذا ممكن وإنْ كنتُ أعتقد أنه بعيد الاحتمال. ومع هذا فإنني أقرأ هذه الأيام في بعض التقارير نوعاً من الحديث عن ترحيل عدة مئات من الآلاف من الفلسطينيين إلى العراق، وأنّ صدام حسين يتقبل الفكرة من أجل أن يُضعف موقفَ الأكراد في الشمال. ولا أدري مدى احتمال حدوث ذلك.

*** ولكن ماذا عن الفلسطينيين ممن هم خارج المنطقة ما بين نهر الأردن والبحر المتوسط؟ أعتقد أنك لم تعطهم أيّ اعتبار لدى عقد المقارنة مع التشيروكيين.**

ـ أعتقد أنه عند النظر إلى الأمور في منحاها العام، فإنه لن يكون لهم تأثير كبير على الكيفية التي ستنتهي عليها الأمور.

*** إنّ توازن القوى في الشرق الأوسط تحكمه معادلةٌ هشة قد تنقلب فيها الأمور في أيّ وقت، مثلما حدث عندما انتصرت الثورةُ الإسلاميةُ في إيران. إذا حدث شيء كهذا بالدول المحيطة بإسرائيل فكيف سيكون تأثيرُ ذلك على سير الأحداث؟**

ـ إذا حدث شيءٌ مما تصفه فستتغير المعادلة بالتأكيد. ولكنّ هناك الكثير من الافتراضات في سؤالك، وعندما تبدأ بوضع المتغيرات فإنني لن أستطيع أن أخرج منها بشيء عملي ومفهوم. وهذا يندرج في إطار التنبؤ، الذي لا أظنّ أنّ أحداً سيخرج منه بفائدة. ولكنّ حقيقة الأمر أنّ العالم العربي مستقرّ نسبياً منذ فترة طويلة. لقد حدثتْ ثوراتٌ ولكن تم احتواؤها وامتصاصها من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا. وما نستطيع أن نستثنيه إلى حد ما هو الثورة الإيرانية. وما أعرفه عن مصر من خلال دارسين مطلعين هو أنّ احتمالات انتصار الأصولية احتمال في غاية الضآلة، وليس الأمر كما يتحدثون عنه هنا في الولايات المتحدة. وفي الجزائر يصعب التنبؤ بما سيحدث، والمهم أنه بغض النظر عمّن سينتصر في الصراع، فإن ذلك لن يشكل فرقاً كبيراً، لأن أيّ نظام سيأتي إلى السلطة سيكون غارقاً في الدم، وسيكون ميراثه رهيباً بحيث لن يتمكن من فعل شيء.

*** في كتابك صعود فلسطين وأفولها استنكرتَ تعديات المستوطنين في الضفّة الغربية. ولكنْ فلنتذكّر أن بيغن قال في إحدى المرات إنّ المستوطنات في الضفّة الغربية ليست أقل أو أكثر أخلاقيّةً من المستوطنات الأصلية التي تُوّجت بإنشاء اسرائيل. وبناءً على هذا، هل تعتقد أنّ وجود إسرائيل ذاتها شرعي؟ وإذا كان وجودها قد أصبح شرعياً بحكم الأمر الواقع، فماذا يمنع المستوطنات في الضفة الغربية، والتي نتفق على عدم شرعية وجودها، من أن تصبح شرعية؟**

ـ لا شيء يمنعها على الإطلاق. والحق أننا نرغب في أن نصدق أنّ القوة لا تصنع حقاً شرعياً. ولكن القوة في العالم الحقيقي تصنع الحق مع مرور الزمن. إننا نقول إنّ ادعاءات اليهود بفلسطين بناءً على ما حدث قبل الفي

عام هي ادعاءات سخيفة، وكلنا نتفق على ذلك، لأننا نعتقد أنّ مرور ألفي عام من التاريخ قد أبطل أيّ حق كانوا يملكونه في ذلك الزمان؛ وهناك بالطبع أسباب أخرى ولكن هذا واحد منها. وعندما أقوم بتدريس طلابي أقول لهم: «اذا أتى شخص ما إليك وقال لك إنّ بيتك، بناءً على كتابه المقدس، مبني في مكان إقامة أسلافه قبل ألفي عام، فإنك ستستدعي له مستشفى المجانين، لأن هذا الشخص حتماً مجنون». وإذا استخدمنا المعيار ذاته، فإنّ ادعاء اسرائيل جنوني. إذن فقد صَنَعَتِ القوةُ حقّاً عبر الزمن، أو علينا أن نقرّ بأن المستوطنات سوف تكتسب عاجلاً أو آجلاً الحقّ نفسه الذي اكتسبته إسرائيل. لقد بدأت المستوطناتُ في إسرائيل في العام ١٩١٧، وقُبلتْ إسرائيل شرعياً في الأمم المتحدة في العام ١٩٤٨. والمستوطنات في الضفة الغربية مضى على إنشائها أكثر من ربع قرن، ومع مرور الوقت ستكتسب حقاً خاصاً بها.

وأنا بصراحة لا أملك أدنى فكرة عن الكيفية التي يجب التعاملُ فيها مع هذه المشكلة. وكما قلتُ سابقاً، أنا شخصياً لن أتقبل مطالبة أحد سكان أميركيا الشمالية الأصليين بأن أخلي له الشقّة التي أسكن بها في نيويورك، فماذا عليّ أن أقول في هذه الحالة؟ أنا لا أعرف إجابةً على هذا السؤال، ولهذا السبب أقتنع أكثر فأكثر أنّ حل القضية الفلسطينية على أساس قيام دولتين لم يعد أمراً ممكناً، وأنّ على الفلسطينيين الآن أن يطالبوا بمواطنة كاملة من ضمن دولة إسرائيل، بحيث تكون دولة ديموقراطيّة علمانيّة للشعبين.

*** إنّ تعريف دولة إسرائيل بوصفها دولةً لليهود ينطوي على عنصريّة، فما تعليقك على هذا الأمر؟**

ـ إنّ أول وأهم ادعاء لإسرائيل هو أنها دولة ديموقراطية، وأنها تتبنى القيم السائدة في ما يسمى بالعالم الغربي. والآن لنسأل أنفسنا هذا السؤال: كيف سيكون ردُّ فعل الأميركيين لو كان هناك جدال في الكونغرس حول تحديد «من هو المسيحي»؟ وهو الجدال ذاته الذي يدور الآن في الكنيست الإسرائيلي (حول تعريف اليهودي). والآن لاحظْ أنّ هناك مشكلةً في السؤال نفسه، إذ إنّ الدول الديموقراطيّة لا تتجادل في مسألة كهذه، بل يدور الجدل في الدول الديموقراطية حول «من هو المواطن» وشروط منح الجنسية وشروط المواطنة، لا حول «من هو المسيحي». لهذا أقول إنّ كون السؤال قيد التداول في الكنيست الإسرائيلي لهو برهانٌ على أن إسرائيل ليست ديموقراطية. والآن، لماذا يتجادلون في هذا الأمر؟ السبب واضح، وهو أنّ هناك امتيازات محددة يستفيد منها اليهودي، والا لن يهتم أحد بالأمر. وإذا كان هناك امتيازات لليهودي فهذا يدل على أنّ إسرائيل ليست ديموقراطية.

*** لقد ظهرت في أميركا بعض الشخصيات اليهودية التي نادت بأنّ على اسرائيل أن تعيش مع جيرانها بسلام، وأن تتوقف عن كونها قاعدة للغرب، وأن تتخلى عن الصهيونية. فهل تعتقد أنه من الممكن أن تتخلى إسرائيل في المستقبل عن عقيدتها الصهيونية؟**

ـ لقد انطلق في السابق نقاشٌ عمّا إذ كان من الممكن للولايات المتحدة البقاء دون أن تكون إمبريالية؛ وطرح أحد الكتاب ـ ويدعى سيزمانكي ـ تنظيراً قال فيه إنه بإمكان الرأسمالية الاستمرار بدون الإمبريالية. فردّ على ذلك كاتب آخر ـ ويُدْعى هاري ماجدوف ـ وقال إنّ تخلي الولايات المتحدة عن الإمبريالية يعني أن تتخلى عن امتيازاتها طوعاً للمنافسين وأن تتحمل التبعات، ويعني أيضاً انسحابها من العالم الثالث، وتخلّيها عن قوتها العسكرية والاقتصادية، وسيطرتها على البنوك والمال، لأن كل ذلك يشكل كلاً متكاملاً. وما أريد أن أقوله هنا، هو أنه بالإمكان نظرياً تصوّر سيناريو تقوم فيه إسرائيل بقطع علاقاتها بالغرب، وتصبح متكاملةً مع الدول العربية، وتتوقف عن كونها دولةً لليهود، وتُقرّ بحقّ المواطنة للجميع. ولكنّ هذا يعني أن تتخلى إسرائيل عن قرن كامل من ثقافتها وسياستها وتاريخها واقتصادها. والحق أنني أرى ذلك عصيّاً على التصور في الواقع العملي، ولهذا أنا متشائم بهذا الصدد، ولا أعتقد أن هذا سيحدث في المستقبل، لأنّ العلاقة التي أسستها إسرائيل مع الغرب من جهة ومع العرب من جهة أخرى ـ خلال مئة سنة من التاريخ ـ لا يمكن اعتبارها وكأنّها لم تحدث.

*** ما هو برأيك تأثير المنظمات الصهيونيّة في الولايات المتحدة على سير الأحداث في الشرق الأوسط؟**

ـ إنّ الجميع ينجّمون بصدد هذا السؤال، وهو أحد الأسئلة التي ستظل بدون إجابة. والسؤال بالتحديد: هل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وتحديداً في إسرائيل/فلسطين، مدفوعةٌ بالمصلحة القوميّة للولايات المتحدة (كما يراها ما يسمى بالطبقة الحاكمة)، أم أنها مدفوعة بتأثير اللوبي الصهيوني واليهودي؟ سأكون صريحاً تماماً وأقول من البداية إنني لا أعتقد أن هناك إجابة واضحة على هذا السؤال. وأعتقد أنّ السجلّ

التاريخي يُظهر لنا أنه كلما كان هناك تعارض بين المصالح القومية للولايات المتحدة وأهداف إسرائيل، انهارَ اللوبي. وعلى سبيل المثال عندما لم تكن الولايات المتحدة متوافقة مع ما كان يفعله شامير، قامت بحجز قروض بقيمة عشرة بلايين دولار، وحينها قال بوش «ها أنا أقف وحيداً ضدهم جميعاً»، وكان الكل يعرف أنه كان يتحدث عن اليهود. وفي ذلك الوقت لم يقل اللوبي شيئاً؛ لقد كانوا مرعوبين. ومن ناحية ثانية، يجب علينا القول إنه عندما تكون مصالح إسرائيل غير متعارضة مع المصالح الأميركيّة، فإنّ اللوبي يزدهر ويتمكن من أن يُسكت كلَّ الآراء المعارضة له. وأطرح هنا مثالاً آخر، وهو أن الكثير من الأشخاص في داخل الحكومة الأميركية يعتقدون أنّ الاستراتيجية الحكيمة هي استثمار قدرة الولايات المتحدة لا في إسرائيل بل في الأنظمة العربية الفاسدة؛ ويطلقُ على هؤلاء أحياناً اسم «ذوي التوجه العربي». وهناك آخرون يرون أنّ على الولايات المتحدة أن تستثمر قدرتها في إسرائيل. وبالنسبة إلى الجماعة الأولى، فإنّ لديهم وجهة نظر قوية ولكن من النادر أن يصغي إليهم أحدٌ في أميركا، والسبب هو تأثير اللوبي الإسرائيلي، وسأذهب خطوة أبعد وأقول إنّ لهم تأثيراً قوياً وواضحاً خصوصاً في مجال وسائل الإعلام. خذ مثلاً صحيفة **نيويورك تايمز**؛ أعتقد أنّ بإمكاني القول إنه لا يوجد عدد واحد من هذه الصحيفة لا يحتوي مادة أو مادتين عن المحرقة النازية. إنّ هذا أمرٌ لا يصدَّق. ومع احترامي لكل من عانى في المحرقة النازية، ومن ضمنهم أبي وأمي، فإنّ المحرقة قد أصبحت تاريخاً. وأنا أتساءل كم مادةً تجد في صحيفة **نيويورك تايمز** عن الحرب الأميركية الإسبانية في كل أسبوع؟ أو عن الحرب الأهلية، أو الحرب العالمية الأولى، أو حتى حرب فيتنام؟ إنك إذا نظرتَ للصحيفة ستجد أن هناك مواضيع عن المحرقة النازية في كل سنة أكثر بعشرِ مرات من المواضيع عن حرب فيتنام؛ وهذه حقيقة واقعة ولا أظن أن الأرقام التي أقدمها مبالغ فيها. فكيف يمكننا إنكار التأثير اليهودي هنا؟! أنا أعتقد أن هناك تأثيراً قوياً وذلك ينطبق على كل وسائل الإعلام. ولكنني أعتقد أنّ التأثير ليس حاسماً، فالحاسم هو دائماً المصالح القومية للولايات المتحدة كما يراها هؤلاء الذين في السلطة؛ وكل ذلك الخلط هو لإحداث تشويش في ما إذا كان الكلب يهزّ ذيله أم أنّ الذيل هو الذي يهز الكلب. إنّ إسرائيل لا تهزّ الولايات المتحدة، ولكنّ اللوبي ذو قوة. وأقول، بالمناسبة، إنني شخصياً أحدُ ضحايا هذه القوة.

*** كيف تصف وضع اليسار في اسرائيل؟**

ـ إذا نظرتَ إلى اليسار الإسرائيلي عن قرب، فستجد أنّ القسم الأكبر منه لا يمكن تمييزه عن حزب العمل. وستجد أنّ اليسار المبدئي والحقيقي بالغ الصغر من ناحية الحجم والتأثير على حد علمي. وأعتقد أن هناك الكثير من الأوهام حول المجتمع الإسرائيلي. ففي استطلاع للرأي العام جرى في العام ١٩٩٠، أيّد ١٤٪ فقط من الإسرائيليين انسحاباً كاملاً من الضفة الغربية وغزة؛ وهذا رقم صغير للغاية، وأرغب هنا بأن استشهد بما قاله البروفسور إسرائيل شاحاك، وهو أحد الناشطين في منظمات حقوق الإنسان. فقد قال إنّ أيّ مجتمع يتكون أساساً من ثلاثة أجزاء غير متساوية: فهناك ٢٠٪ عبارة عن متعصبين وموتورين لا يمكنك إقناعهم بدعم أيّ قضية عادلة؛ وهناك ٢٠٪ هم عبارة عن أناس محترمين وأخلاقيين وسيفعلون الشيء الصحيح دائماً. ويبقى هناك ٦٠٪ ممن يتوجهون نحو الجهة التي تتحقق فيها مصالحهم المادية ولن يعارضوا الأوضاع القائمة الاّ إذا تعرضوا للأذى والألم؛ ولكنهم إذا كانوا يعيشون براحة فسيظلون يدعمون الوضع القائم. وإذا أردتَ التغيير فعليك العمل على تغيير موقف هذه الشريحة الأخيرة، وموقفهم يتأثر بمصالحهم المباشرة. والمجتمع الإسرائيلي بشكل أو بآخر يتطابق مع هذه النسب، وبالنسبة إلى الـ ٦٠٪ من المجتمع الإسرائيلي، فإنه من غير الممكن إقناعهم واكتسابهم بالمحاججة ولا فائدة من الخوض في نقاش معهم حول ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي. إنّ اكتسابهم لن يكون إلا حين يتضررون، كأن يخدموا في الجيش لمدة ستة أشهر في الضفة الغربية، وأن يتعرضوا للتقريع من المجتمع الدولي، ولكل الأمور التي تجعل حياتهم غير مريحة. إنّ هذه الأمور قد أخذت فعلاً بتغيير موقف هؤلاء الـ ٦٠٪ من المجتمع الإسرائيلي في السنة الثانية للانتفاضة. وما تسمعه عن وجود ٥٠٪ مع السلام و٥٠٪ ضد السلام هو برأيي عبارة عن هراء. وقد يبدو هذا الكلام غير تاريخي وتجريدياً، ولكنني أقتنع به مع مرور الوقت ولدى النظر حولي.

*** وماذا تعتقد أن على اليسار أن يفعله حتى يفصل نفسه عن الصهيونية؟**

ـ هناك حوارات تدور الآن حول وجوب تغيير التوجُّه تماماً والبدءِ بالتحرك نحو حل القضية بإقامة دولة واحدة للشعبين، لا بإقامة دولتين. وعلى سبيل المثال هناك مؤتمر سيُعقد في الضفة الغربية هذا الصيفَ، وقد أرسلوا لي

مع احترامي لكلّ مَنْ عانى في المحرقة النازية ـ ومن ضمنهم أبي وأمي ـ فإنّ المحرقة قد أصبحت تاريخاً

دعوةً للمشاركة. وفي أوراق الدعوة كتبوا ما يلي: «يبدو أكيداً أن المحصّلة النهائيّة لمفاوضات المرحلة النهائية ستُبْقي ما بين ٦٠٪ إلى ٧٠٪ من الضفة الغربية، و٤٠٪ من غزة، تحت السيادة الإسرائيلية، بينما ستنشأ كانتوناتٌ فلسطينيةٌ محشورةٌ بين مناطق تحت السيطرة الإسرائيلية. وهذا الواقع يستدعي إعادة تفكير بالاستراتيجية الفلسطينية وطبيعةِ التضامن الدولي». وكتبوا في النهاية: «هناك أناس في المنطقة يعيدون إحياء فكرة دولة ديموقراطية علمانية تضمّ الشعبين على كل المنطقة، ويعتبرون أن هذه الفكرة هي الأنسب للوضع الحالي». وأنا أتفّق مع ذلك الطرح. أنا أعتقد أنّ خيار قيام دولتين قد انتهى، وعلينا أن نبدأ بالتفكير في خيار الدولة الديموقراطية على كامل المنطقة.

*** أي منطقة تعني بالتحديد؟**

ـ على الأقل منطقة فلسطين التي كانت تحت الانتداب، وقد تتضمن الأردن كذلك.

*** قد يكون هذا حلاً للفلسطينيين، ولكن ماذا سيدفع الإسرائيليين إلى القبول بذلك؟**

ـ لهذا السبب بالذات أقول إنه ليس هناك أمل بحدوث ذلك على المدى القصير والمدى المتوسط، وأنا لا أستطيع تغيير ذلك. أتمنى أن أقول شيئاً يبعث على التفاؤل، ولكنني لا أستطيع. إنّ إسرائيل تملك كل الأوراق الآن وهي غير مستعدة للتنازل عن أي شيء.

*** ما هو رأيك في حق العودة؟**

ـ رأيي أنّ حق العودة يجب أن يُعكس الآن، بمعنى أنّ إسرائيل كانت قد مَنَحَتْ حقَّ العودة لليهود، وعليها الآن أن تعكس هذا الحق وتمنحه للفلسطينيين. وإذا أردتُ أن أرتجل إجابة على هذا السؤال وعن كيفية التعامل مع هذه القضية، لقلت إنّ الصيغة التي طُرحتْ في العام ٤٨ حول العودة أو التعويض هي صيغةٌ مناسبة.

*** إن مسألة التعويض هي جانب من القضية، لا القضية كلها. وأنا أعني حق العودة بذاته كقضيّة سياسية.**

ـ الحقيقة أنني لا أمتلك إجابة على هذا السؤال، وأتمنى لو كانت لديّ إجابة، وأرغب هنا أن أستخدم الصيغةَ التي طرحها ماكس ڤيبر؛ فعندما وُجِّه اليه سؤالٌ عن الكيفية التي يحلّ بها النزاعات، أجاب: «إن السؤال الصحيح في النزاعات ليس عمّن هو على صواب أخلاقياً، ومَنْ هو على خطأ. بل يجب أن يكون السؤال هو: إذا نظرتُ إلى الصراع الموجود فكيف أتمكن من حلّه بأقلّ الأضرار الداخلية والخارجية لجميع الأطراف؟». وهذه الصيغة تبدو لي معقولة، وهذا ما كانت تمثله صيغةُ الحل على أساس قيام دولتين، إذ إنها تعطي لليهود دولة وتعطي الفلسطينيين الحقَّ بتقرير المصير. لقد كانت صيغة برغماتية.

ولكن إذا سألتني عن الحق بالمطلق، فعليّ أن أتمسك بما قلته، فليس هناك حق لإسرائيل بطرد الفلسطينيين. وأنا لن أناقش السؤال الأخلاقي، لأنّ كل ما يمكن أن تقوله عن حق الفلسطينيين هو صواب. ولكن هل يمكننا حلُّ النزاع بناءً على هذا المعيار؟ أنا لا أعتقد أن ذلك ممكن.

*** أنت بالتأكيد على اطلاع كامل على جو البحث الأكاديمي في الولايات المتحدة. فهل هناك «تابو» [محرّمات] على البحث في أمور معينة؟ وإنْ كان هذا صحيحاً فكيف تتعامل السلطات المختلفة مع من يكسر هذا التابو؟**

ـ من الواضح أن هناك شيئاً كهذا، ولكنني لست متأكداً من أنني أريد استخدام كلمة «تابو». غير أنّ هناك أساليب لتكييف المرء كي يفكّر بطرقٍ محددةٍ ويقول أشياء محددةً ويبحثَ بمواضيع محددة في الأوساط الأكاديمية. ولكنْ كيف تعمل هذه القواعد؟ أعتقد أنها تبدأ بالعمل منذ سنّ مبكّرة وبصورة مقنّعة بالدقّة، إذ يبدأ المرءُ حياته بتعلّم ما بإمكانه أن يقول وما عليه ألاّ يقول، ويتعلّم كذلك أن عليه دفعَ ثمنٍ مّا إذا قال الأشياء التي من المفترض ألاّ يقولها. وكما هو معروف، فإنّ أكثر الناس لا يستطيعون العيش بالأكاذيب، ولذلك يبدأون بتصديق ما عليهم تصديقه، ويبدأون بالاعتقاد بأنّ الأكاذيب حقائق. وأنا لي خبرة شخصية طويلة في هذا الصدد، ومن الصعب تلخيصُ ذلك بعبارات عامة، إذ إنّ هذه الأمور لا تتضح في تجريدها بل عند الخوض في تفاصيلها.

لقد كنتُ دائماً متمرداً سياسياً إلى حدّ ما، ولم أكن أبداً مع التيار العام، وأتذكر حالات كثيرة من ذلك، منذ

مفاوضات المرحلة النهائية ستُبقي حوالي ٧٠٪ من الضفة الغربية، و٤٠٪ من غزّة، تحت السيطرة الإسرائيلية

أيام المدرسة. ولكنّ المشاكل الحقيقية بدأتْ عندما شرعتُ بالدراسات العليا. فهناك يبدأون بتعليم المرء أن هناك طريقة واحدة للتفكير وطريقة واحدة للتصرف، ويعلمونه ما يُعتبر صواباً وما يعتبر خطأ. وهناك على سبيل المثال مجلاتٌ علميةٌ محددة يُفترض بك أن تقرأها، ومجلاتٌ أخرى يُفترض ألا تقترب منها. وأنا لم أنْسَقْ أبداً مع تلك الصورة. والشيء الأهم في الحقل الذي درستُهُ هو أن تميّز ما هو جيدٌ «لنا»؛ و«ولنا» هذه تعني الولايات المتحدة، والولاياتُ المتحدةُ تعني أولئك الذين يحكمونها، وهؤلاء هم العنصر الأساسي في المعادلة. يبدأ المرء بما هو جيد «لنا»، وهذا يعني: «إلى الجحيم ببقية العالم». كما أن «لنا» هذه لا تعني الفقراء، بل تعني أولئك الذين يملكون القوة والامتيازات. ولهذا يبدأ المرء بالتوائم سريعاً مع شريحة ضيقة من الناس، ويفعل ذلك لكي يتقدم وينجح في هذا النظام، وإنْ لم يفعل فالويل له. أنا شخصياً أعتقد (والناس يصفونني بأنني متطرف) أنه من غير الممكن أن تحتفظ بـ ٥٠٪ من مبادئك وأن تتقدم في هذا النظام. ربما أكون قد تسببتُ بمشاكل أنا في غنًى عنها، ولكنّ انطباعي هو أن النظام الأكاديمي استبداديٌّ وفاسدٌ بشدة، بحيث أنه من غير الممكن أن تظل شريفاً إنْ أنت انخرطت فيه.

وهناك أيضاً مثال نموذجي. فمن أجل أن تحصل على وظيفة في المجال الأكاديمي، عليك أن تنشر أبحاثاً في مجلات علمية. وهذا يبدو عادلاً. ولكنْ لا يمكنك أن تنشر في أيّ مجلة علمية. بل عليك أن تنشر في مجلات «مهمّة». وهذه المجلات المهمة ـ وهي تدعى أيضاً بـ «المجلات التحكيمية» ـ ترسل المادةَ إلى محكّمين يراجعون ما تكتبه ويرسلون بتعليقاتهم. وهؤلاء المحكّمون هم من الأشخاص الرسميين والمعروفين في المجال، وهم من لبّ الشريحة التي تتمتع بالامتيازات والسلطة. فلكي تَنْشر مقالك عليك أن تحصل على موافقتهم، وإن لم يوافقوا فلن تنشر ولن تَحْصل على عمل. عليك أن تلبي معاييرهم وأن تكتب ما يرغبون بسماعه. وإذا تقدمت للحصول على وظيفة، فإنّ الموضوع يتوقف عن كونه خلافاً سياسياً، إذ يقولون لك إنّ الموضوع متعلق بالجدارة. أي أنّك إن لم تنشر كنت غير جدير بالوظيفة، وأنا مثلاً لن أستطيع أبداً أن أنشر أيَّ شيء في تلك المجلات التحكيمية، بل كل ما في الأمر أنني أرى الأرض كرويةً وهم يرونها منبسطةً، أو العكس. ونحن كذلك لا نرى العالم بالعيون نفسها، لأنّ الجيد بالنسبة إليهم هو ما يناسب تلك النخبة القليلة التي تتمتع بالامتيازات، أما أنا فأرى أنّ الأمر الجيد هو ما يناسب ٩٩٪ من البشرية. إنّ النظام بكامله في غاية الصلابة والجمود، ولا يُمْكن للمرء أن يتقدم إذا قال الحقيقة. وما قلته عن المجلات ينطبق أيضاً على الكتب؛ فهناك ما يُسمّى «ناشرين جديين» و«ناشرين غير جديين». وناشرو كتابي الأول هم دار نشر «ڤيرسو»، وهم يساريون، أي غير جديين بلغة الوسط الأكاديمي، ولهذا يُعتبر كتابي الأول «غير جدّي». والشيء ذاته ينطبق على أطروحة الدكتوراة، وأستطيع أن أذكر لك أمثلةً عن كل مرحلة من مراحل الأطروحة: من اختيار موضوعها، إلى كتابتها، مروراً بكل خطوة في طريق البحث. إنهم ينجحون في إجبارك على التقولب في نمطهم، وإن لم تفعل فلن تستطيع العبور. مثلاً لا يستطيع أيُّ باحث في العلوم السياسية أن يستشهد بكتابات نعوم تشومسكي، وهم لا يقولون لك إنّ ذلك ممنوع لأن تشومسكي يساريّ، بل يقولون إنّه ليس من «مجال دراساتنا»؛ فمن الصحيح أنه «عبقري» ولكن «مجاله في اللغويات» لا في «العلوم السياسية»، فنعرف أن على الجميع ألاّ يقتبسوا منه!

وسأعطيك مثلاً آخر. بينما كنت أدرسُ في جامعة پرنستون في العام ١٩٨٤، نشرت الكاتبة جون پيترز خدعتها المعروفة [اسم كتابها: **منذ زمن سحيق**]. وشاع في الجامعة أنني سأقوم بشجب كتابها وفضحه علناً. وفي أحد الأيام استدعاني المشرف على أطروحتي للدكتوراة إلى مكتبه، وعندما أتيتُ كان يجلس بين رفوفٍ مزدحمةٍ بالكتب وقال: «اسمعْ جيداً، يجب أن تتخذ قراراً، فإما أن تكون باحثاً أكاديمياً أو أن تكون متسقّط فضائح، فماذا تختار؟». قلت له: «أعتقد أنّ ما كتبته بخصوص كتاب جون پيترز هو بحث أكاديمي، فأنا أثبت أن كتاباً منتشراً ومعروفاً ليس إلا عبارة عن دجل». فما كان منه إلا أن أشار إلى رفوف الكتب خلفه وقال: «هناك دجل يُنشر في

كل أسبوع بحجم هذهِ الكتب». وأضاف: «إذا لم تتوقف عن ذلك، فسوف يلاحقك هذا لعشر سنوات أو عشرين سنة!» وبالطبع لم أتوقف، فرفض أن يظل مشْرِفاً على أطروحتي. وهذا ما يفعلونه عادةً: إنهم يحذِّرونك، ولكنك لن تنجو من عقابهم.

*** وكيف تدبرتَ أمر التخرج من الجامعة؟**

ـ قبل موعد تخرجي بشهر، أوضحوا لي في الجامعة أنهم لن يمنحوني الدرجةَ العلمية، فأوهمتُهُم أنني قادر على نشر قضيتي في كل الصحف وأنني قادرٌ على فضحهم (إذْ كنتُ قد حصلتُ على تغطية صحفيّة وعلى بعض الشهرة أثناء قضية كتاب جون بيترز). وهذا اضطرهم في النهاية إلى منحي الدرجةَ العلمية. ولكنني أصارحك أن تلك الدرجة لا تنفعني في شيء، لأنني إذا أردتُ الحصول على عمل، فعليّ الحصول على رسائل توصيةٍ من الجامعة وعلى دعم من المشرف على أطروحتي، ولا يمكنني أن أحصل على ذلك إطلاقاً. لذلك لا يمكنني إيجاد عمل؛ والأشخاص الذين يدعمونني، مثل إدوارد سعيد ونعوم تشومسكي، ليسوا من «مجال دراستنا». وأعمل الآن محاضراً غيرَ متفرِّغ في جامعة نيويورك، وهو عملٌ لا يقيم الأود ولا استقرارَ فيه، فقد أجد نفسي بلا عمل في أيِّ يوم. بل إنني لا أحصل على تأمين صحيّ من الجامعة!

*** لقد تحدثتَ عن الوضع في الأكاديميا بصورة عامة، ولكن ماذا عن المواضيع في ذاتها؟ هل هناك مواضيع محددة تشكل محرّمات من غير المسموح التطرق إليها؟**

ـ في الواقع هناك أصدقاء يقولون لي: «نورمان، إنّ سبب المشاكل هو الموضوع الذي تكتب فيه. لقد اخترتَ موضوعَ النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وهوموضوع حساس وبسببه وقعتْ كل هذه المشاكل». ولقد فكرتُ بهذا الكلام مليّاً، ولكنني لا أصدق ذلك على الإطلاق. إنّ السبب هو المظهر العام لأيّ باحث، لا الموضوع: فلو كتبتُ عن أميركا اللاتينية، أو عن هاييتي، أو عن القطب الشمالي، أو حتى عن ألاسكا في القرن الرابع عشر، فسأتعرض للمشاكل نفسها. إنّ سبب المشاكل هو اتجاهي العام؛ فأنا لا أطيق الأكاذيب، والنظامُ بكامله هنا مصمَّم للاحتفاظ بالامتيازات والسلطة. ولكنني أنا معنيّ بالناس الذي يقبعون في القاع، ولا أتصرف بناءً على قواعد اللعبة التي وضعها أصحابُ الامتيازات.

*** إن كتابك الجديد أمّة تحت المحاكمة يتعرّض لحملةٍ شعواء من قبل المنظمات الصهيونية، بهدف إيقاف صدوره. فما هو سبب هذه الهستيريا؟**

السبب الأساسي لمهاجمة كتابي الجديد هو أنه صادر عن دار نشر «جديّة» ومعترف بها في الأوساط الأكاديمية (دار نشر هولت)، وإذا نُشِر الكتابُ فمعنى ذلك أنّه اعتُرِف باسمي وبأعمالي السابقة، لا بما كتبتُهُ عن «جولدهاجن» في كتابي الجديد فحسب. ولن يستطيعوا بعد الآن أن يصفوني بأنني عُصابيّ، وأنّني لم أستطع نشر أيّ شيء في المجلات المتخصصة و«المعترف» بها! لقد كتبتْ صحيفةُ **نيويورك تايمز** أنني أكاديمي مشكوكٌ بكفاءته، وهذا معناه أنني لم أنشر في دور النشر تلك. لقد عملوا طوال الخمسة عشر عاماً الماضية على أن أبقى خارج الطيف، وها أنا الآن في وسط ذلك الطيف تماماً، وهم لا يعرفون ماذا سيفعلون حيال ذلك! وهناك أسباب أخرى تجعلهم يلاحقونني: أولاً لأنني أهاجم أطروحة جولد هاجن، والتي مفادها أنّ العالم بأكمله يريد قتل اليهود، وهم مغرمون بهذه الفكرة لأنها تُبيح لهم أن يفعلوا ما يشاؤون ما دام العالم يريد قتلهم. وهناك سبب آخر وهو مؤسسيّ: فلقد قالوا عن جولدهاجن عندما نشر كتابه: **قتلة هتلر المتطوعون** إنه أعظم شيء ظهر منذ أمد بعيد، وربطوا سمعتهم بسمعته؛ فإذا سقط جولدهاجن سقطوا هم أيضاً. وهناك ثالثاً سببٌ شخصي، فإذا ثبت أنّ ما كتبته صحيح تحسَّنتْ مصداقيتي العلمية، وبهذا يخسرون مرتين: فها هي سمعتهم العلمية تسقط، وسمعتي ترتفع! ولكل تلك الأسباب كانوا مصمِّمين على وقف الكتاب. وكنت أعرف منذ البداية أنهم لن يستطيعوا مهاجمتي شخصياً، لأنني لا أملك ما أخسره، ولكنهم هاجموا الدكتورة «روت بيتنا» التي شاركتني في تأليف الكتاب، وهم الآن يسعون إلى طردها من عملها في كندا. وكنتُ قد حذّرتها منذ البداية، ولكنها لم تكن ترى أنه من المعقول أن يحدث لها ما يحدث الآن.

بروكلين/نيويورك ١٩٩٨